

غرفة تجارة عمان  
إدارة الدراسات والتدريب  
وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية

## بحث حول "الإحصاءات التجارية – واقع وتطلعات"

لاشك أن النظام الإحصائي الوطني وتطوره في مختلف اقتصاديات بلدان العالم يعتبر العصب الرئيس والأساس الصلب لإتخاذ القرار الإقتصادي بشتى مستوياته ابتداءً بالإستراتيجيات والخطط التي تضعها الحكومات سعياً لإستقرار وتنمية نظامها الإقتصادي ، مروراً بسياسات وتوجهات المؤسسات الإقتصادية المعنية ببلورة وقيادة عجلة النمو الإقتصادي وضمان إستمراريته ، وإنهاءً بقرارات الأفراد المتعلقة بتأسيس مصالحهم التجارية والصناعية والخدمية.

وإنطلاقاً من أهمية النظام الإحصائي الوطني ، وفاعليته ، وضرورة توفيره لمختلف البيانات والمؤشرات الإحصائية التي من شأنها الإسهام في إدارة ومتابعة القرارات والتوجهات في مختلف القطاعات الوطنية ، فإن ذلك يؤكد على ضرورة إلزام الأجهزة الإحصائية بأعلى مستويات الدقة والشفافية والشمولية والتحديث المستمر لهذه الإحصائيات ، وإصدارها بالوقت المناسب ، بحيث تكون عاملاً فعالاً للتعرف على البيئة الإقتصادية والإستثمارية ، وأداة واضحة لتجنب تحول عملية القرار الإقتصادي إلى مسار التخمين وخوض التجارب تحت وطأة أعلى درجات المخاطرة التي يمكن أن ينجم عنها نتائج سلبية تتناقض تماماً مع الأهداف المرجوه من هذه القرارات.

إن غرفة تجارة عمان ، باعتبارها مظلة القطاع التجاري والخدمي ، والجهة المعنية بتنظيم أعمال ومصالح هذه القطاعات وتمييزها ، من حيث المشاركة مع القطاع العام في رسم السياسات وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بأعمال ونشاطات هذه القطاعات ، والمصدر الرئيسي لها في إستقاء المعلومات والإحصائيات الإقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية كقيم وأحجام المستوردات والصادرات ، والحسابات القومية ، وغيرها... ، فإن الغرفة تعتبر من أهم الجهات التي يعتمد أداؤها ونشاطها بشكل مباشر على الإحصائيات والمؤشرات الإقتصادية التي تصدر عن مختلف الأجهزة الوطنية كالبنك المركزي الأردني ودائرة الجمارك العامة والمؤسسات والدوائر الاقتصادية الأخرى ، والتي تصب إحصائياتها في نهاية المطاف لدى دائرة الإحصاءات العامة التي تعتبر المصدر الرئيسي والرسمي للإحصاءات الوطنية في المملكة.

كل ذلك يدعو إلى ضرورة إقامة شراكة حقيقية قائمة على أسس شفافة من التعاون والتنسيق ما بين دائرة الإحصاءات العامة وباقي الجهات الأخرى من القطاعين العام والخاص من حيث تزويد وتوفير الإحصائيات وإتاحتها للمستخدمين بسهولة ويسر.

ولايفوتنا هنا أنؤكد تقديرنا للجهود المميزة التي يبذلها القائمون على دائرة الإحصاءات العامة بمختلف إداراتها وأقسامها ، وللتطور الملموس في عمل الدائرة خاصة فيما يتعلق بتبسيطها لإجراءات الحصول على البيانات والإحصائيات ونشرها بشكل مبسط ينسجم مع مختلف المستويات الأكاديمية ، والتزامها بالمعايير الإحصائية الدولية.

## الواقع الراهن للإحصاءات التجارية الصادرة عن الإحصاءات العامة:

لاشك ان هناك كمأ هائلاً من البيانات والإحصائيات التجارية التي توفرها دائرة الإحصاءات العامة ، أهمها:

- **إحصائيات التجارة الخارجية** التي تبين أحجام وكميات المستوردات الخارجية والصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها موزعة حسب السلع (H.S.Code) والتوزيع الجغرافي لها حسب مجموعات الدول والتكتلات الإقتصادية والإتفاقيات الإقتصادية الدولية.  
ويعتبر هذا النوع من الإحصائيات متطلباً هاماً للتجار لتحديد السلع الأكثر طلباً في السوق المحلي ومدى إزدياد أو إنخفاض الطلب عليها خلال السنوات السابقة، وكذلك الحال بالنسبة للسلع المنتجة وطنياً والمصدرة إلى الاسواق الخارجية ومدى إزدياد أو إنخفاض الطلب عليها.

إلى جانب الإحصائيات الإقتصادية الأخرى التي تتناول مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية والزراعية بما في ذلك كميات الإنتاج الصناعي والحيواني والنباتي ، إضافة إلى:

- **الحسابات القومية:** التي تتناول الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ، والمساهمة القطاعية فيه ، ومعدلات نموها السنوية، وغيرها...
- **القوى العاملة:** وتشتمل على أعداد العاملين حسب الجنس ، معدل الأجور ، المستوى الأكاديمي للموظفين ، وبيانات عديدة أخرى بهذا الشأن.

- الأسعار وتكاليف المعيشة: وتتضمن الأرقام القياسية لإسعار المستهلك وتجارة الجملة، وغيرها...
- التجارة الداخلية: وتتناول أهم مؤشرات التجارة الداخلية كالإنتاج القائم والإستهلاك الوسيط والقيمة المضافة.
- النقل والسياحة.
- الإنشاءات.
- البنوك والخدمات المالية.
- غيرها.....

وتقوم الدائرة مشكورة بتوفير معظم هذه البيانات حال صدورها وبشكل دوري إلى مستخدميها من خلال إرسالها عبر البريد الإلكتروني ، ومن ثم نشرها على الموقع الإلكتروني للدائرة ، إضافة إلى تعميمها بمختلف الوسائل المتبعة لديها.

وبالرغم من بعض الإحتياجات الأخرى التي سيتم التطرق إليها لاحقاً حول هذه البيانات ، إلا أنها تشكل نظاماً إحصائياً إقتصادياً متكاملأ يخدم مختلف الشرائح والفئات الإقتصادية في القطاعين العام والخاص ، وتعد مرجعاً رئيساً للعديد من النشاطات والدراسات والقرارات الإقتصادية التي تُعنى برسم السياسات والإستراتيجيات الوطنية على المديين المتوسط والبعيد.

## الإحتياجات الحالية والمستقبلية من البيانات التجارية:

هنالك العديد من الإحتياجات والمقترحات التي يمكن إضافتها أو تعديلها على الإحصائيات التجارية التي تصدر عن دائرة الإحصاءات العامة ، والدائرة هي الجهة المعنية بتحديد أولوية تلبية هذه الإحتياجات وانتهاجها حسب الموارد والإمكانيات المتوفرة لديها ، أو حسب قدرتها على تطوير وتحديث مواردها للإنسجام مع المستجدات والإحتياجات المطلوبة:

- العمل على تعزيز مستوى الوعي والإرشاد الإحصائي لدى مختلف الشرائح من مواطنين ومؤسسات اقتصادية ، حتى تترسخ لديهم الثقة الدائمة بالدائرة للتعاون معها بشكل متواصل في تقديم البيانات دون أدنى شك بمصادقية الدائرة ومحافظة على سرية المعلومات. حيث أن معظم المؤسسات التجارية والصناعية تتحفظ على تقديم المعلومات الإحصائية الدقيقة خوفاً من إفشاء أسرارها بسبب عدم ثقتهم بالمصدقية والشفافية.
- الحد من الإزدواجية في تقديم بعض الإحصاءات التجارية واختلافها في بعض الأحيان عن تلك الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ، حيث أن هنالك بعض الجهات التي تقوم بتقديم البيانات والإحصاءات التجارية بشكل دوري كوزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية والبنك المركزي الأردني والدوائر الرسمية الأخرى ، مما يسبب إزدواجية البيانات وهدر الكوادر البشرية. والمطلوب هنا تأسيس لجنة دائمة تضم في عضويتها جميع الوزارات والدوائر المعنية باصدار البيانات التجارية ، للتنسيق فيما بينها بشكل دوري واصدار بياناتها بشكل موحد ومتزامن دون تكرارها من قبل هذه الجهات، والوصول إلى سياسة إحصائية موحدة فيما بينها، إلى جانب توحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية لدى جميع هذه الجهات.

- التأكيد على دائرة الجمارك العامة بضرورة توخي الدقة في تعبئة البيانات الجمركية ، حيث يشكو العديد من التجار بان دائرة الجمارك تقوم بادخال الرمز المنسق لأي سلعة تتطابق تعرفتها الجمركية مع السلعة المستوردة دون تحري الدقة في إدخال الرمز المنسق الصحيح ، مما يسبب إختلاف البيانات المدونة عن تلك الواقعية، وبالتالي تفقد هذه البيانات قيمتها الحقيقية وتصبح مضللة.
- هنالك العديد من النشاطات التجارية والخدمية غير المنظمة التي لا تنضوي تحت أي قطاع اقتصادي مصنف ، ولا تدخل بياناتها ضمن الإحصائيات الرسمية الصادرة ، والمطلوب هنا زيادة التركيز على هذا القطاع ومحاولة دمج كافة الطرق الممكنة أثناء الحصول على البيانات، سعياً لتوفير أعلى درجات الدقة في بيانات القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- بالرغم من قيام الدائرة باصدار بيانات التجارة الخارجية بشكل دوري من خلال النشرات الشهرية وعرضها على الموقع الإلكتروني، إلا ان هنالك تأخيراً واضحاً في إصدار المجلدات المطبوعة المخصصة لذلك ، حيث تصدر عادة في النصف الثاني من السنة التالية لهذه البيانات ، مما يعني تأخير وضع هذه البيانات في متناول الأيدي في المكاتب المعنية بالإحصائيات التجارية كمكتبة غرفة تجارة عمان وغيرها من المؤسسات الاقتصادية المعنية بخدمة التجار والمستثمرين.
- ضرورة قيام دائرة الإحصاءات العامة بالتقييم الدوري لمدى رضى مستخدمي البيانات والتعرف على إحتياجاتهم ، ومدى تلبية الإحصائيات الصادرة عنها للمستجدات والمتغيرات الاقتصادية المتسارعة، بحيث يتم تطوير إمكانيات الدائرة لتلبية مقترحاتهم ومتطلباتهم.

- وضع خطة سنوية واضحة لدائرة الاحصاءات العامة ، بمشاركة نخبة من مستخدمي البيانات من القطاعين العام والخاص كالغرف التجارية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية الاخرى ، بحيث تتضمن هذه الخطة أهم الإحتياجات الإحصائية المطلوب تنفيذها.
- تعزيز وتطوير القدرات التحليلية والتكنولوجية لدى الكوادر المعنية بتفريغ البيانات سعياً لإستغلالها بأكمل صورة ممكنة ، والخروج ببنود إحصائية جديدة يمكن بلورتها من نفس البيانات المتوفرة دون الحاجة لجمعها خصيصاً لهذه الغاية.
- التنسيق والتواصل بين الدائرة ووسائل الاعلام المختلفة لنشر وإبراز الإحصاءات الاقتصادية التي تحظى بالإهتمام العام للمؤسسات والأفراد ، وتجنب نشرها من قبل الجهات المختلفة وتكرارها وإختلاف مضمونها.